



WTDC-2014

UNITED ARAB EMIRATES
DUBAI, 30 MARCH - 10 APRIL

إعلان دبي

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 (دبي، 2014) الذي عُقد من 30 مارس إلى 10 أبريل 2014 في دبي بالإمارات العربية المتحدة تحت عنوان «النطاق العريض من أجل التنمية المستدامة»،

إذ يعترف

- أ) بأن النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشامل والميسور التكلفة ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعالم ويسهم في بناء اقتصاد ومجتمع معلومات عالميين؛
- ب) بأن البنية التحتية المتينة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشكل منبراً أساسياً وتمكينياً ينبغي أن يكون متاحاً لجميع الأشخاص لتعزيز بناء اقتصاد ومجتمع معلومات عالميين، وأن شبكات الاتصالات عالية السرعة تشجع الابتكار بشكل مباشر في جميع الاقتصادات شأنها شأن شبكات الكهرباء والنقل وغيرها؛
- ج) بأن المطابقة وقابلية التشغيل البيئي على نطاق واسع لتجهيزات وأنظمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تنفيذ البرامج والسياسات والقرارات ذات الصلة، يمكن أن تؤدي إلى زيادة الفرص المتاحة في السوق والموثوقية وتشجيع التكامل العالمي والتجارة العالمية؛
- د) بأن تكنولوجيات النفاذ إلى النطاق العريض والخدمات القائمة على النطاق العريض وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر فرصاً جديدة للتفاعل بين الناس وتبادل موارد المعرفة والخبرات في العالم وتغيير حياة الناس والإسهام في التنمية الشاملة والمستدامة في العالم؛
- هـ) بأنه ينبغي استغلال الفرص التي تتيحها الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استغلالاً كاملاً بمهدف ضمان النفاذ المنصف إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات التي تعزز تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وتخفيف حدة الفقر واستحداث فرص العمل وريادة الأعمال، وتشجيع الشمول الرقمي وتمكين جميع الفئات، خاصة النساء والشباب والأطفال والشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة، بما في ذلك الإعاقة المتصلة بالسن؛
- و) بأنه بتنفيذ خطط العمل الخمس الماضية التي تغطي كل منها أربع سنوات منذ عام 1994 ومبادرة توصيل العالم ومتابعة خطوط العمل جيم 2 وجيم 5 وجيم 6 في أعقاب القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)، حقق قطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) وشركاؤه وأصحاب المصلحة الآخرون تقدماً كبيراً في تعزيز النفاذ الشامل والمساهمة في الاقتصاد ومجتمع المعلومات العالميين الناشئين؛



- (ز) بأنه على الرغم من كل التقدم الذي تحقق خلال السنوات الماضية، لا تزال الفجوة الرقمية قائمة وتتفاقم بسبب التفاوتات في النفاذ والاستعمال والمهارات بين البلدان وداخلها، وخاصة بين المناطق الحضرية والريفية، فضلاً عن توافر إمكانية النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحمل تكاليفها لا سيما بالنسبة للنساء والشباب والأطفال والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الإعاقة المتصلة بالسن؛
- (ح) بأن تطوير البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والنائية وضمان توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ميسورة التكلفة والتي يمكن النفاذ إليها تعد أولوية رئيسية للكثير من البلدان، ويتعين تحديد حلول فعّالة ومبتكرة وميسورة التكلفة لها؛
- (ط) بأن النفاذ الواسع لتطبيقات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقابلية النفاذ إليها يوفر فرصاً اجتماعية واقتصادية جديدة للناس كافة: ينبغي للحكومات خصوصاً أن تسعى، بالتعاون مع غيرها من أصحاب المصلحة، إلى توفير تطبيقات وخدمات قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للناس تشمل الحكومة الإلكترونية والصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني وإدارة المخلفات الإلكترونية، مما يؤدي إلى زيادة الشفافية والمساءلة والاستعمال الأمثل للموارد وإمكانية الحصول على الخدمات العامة واستعمالها؛
- (ي) بأن الاستعمال المتزايد لتطبيقات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر للمستعملين خدمات مبتكرة ومفيدة، لكنه يزيد أيضاً من التحدي المتمثل في بناء الثقة والأمن في تيسر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموثوقيتها وأمنها، واستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مراعاة البعد الأخلاقي لمجتمع المعلومات؛
- (ك) بأن جميع الأطراف تؤدي دوراً مهماً من أجل التنمية المستدامة من خلال الابتكار والاستثمار وغيرهما،

يعلن بناءً على ذلك

- 1 أن تعزيز وإتاحة بنية تحتية للنطاق العريض يمكن النفاذ إليها بأسعار ميسورة، مع السياسات والاستراتيجيات المناسبة، يشكل منبراً تمكينياً أساسياً يعزز الابتكار ويدفع بناء اقتصادات وطنية وعالمية ومجتمع المعلومات.
- 2 أن النفاذ إلى شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ميسورة التكلفة والموثوقة والآمنة بما في ذلك النطاق العريض وإلى الخدمات والتطبيقات ذات الصلة، يمكن أن ييسر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويسمح بتنفيذ الشمول الرقمي من خلال هذه الوسائل.
- 3 أنه مع التقارب، ينبغي أن يواصل واضعو السياسات والمنظمون النهوض بتوفير نفاذ واسع الانتشار وميسور التكلفة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النفاذ إلى الإنترنت من خلال تهيئة بيئات سياسية وقانونية وتنظيمية تمكينية تكون نزيهة وشفافة ومستقرة ويمكن التنبؤ بعناصرها وقائمة على بيئات تمكينية وسياسية وقانونية وتنظيمية غير تمييزية، بما في ذلك نهج موحدة للمطابقة وقابلية التشغيل البيئي، تشجع المنافسة وتزيد فرص الاختيار أمام المستهلكين وتعزز الابتكار المستمر في مجال التكنولوجيا والخدمات وتوفر الحوافز الاستثمارية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- 4 أن هناك حاجة إلى زيادة مشاركة البلدان النامية في أنشطة الاتحاد المتعلقة بسد الفجوة التقييسية لضمان استفادتها من الفوائد الاقتصادية المرتبطة بالتطور التكنولوجي وإبراز متطلبات ومصالح البلدان النامية على نحو أفضل في هذا المجال.



- 5 أنه بالنظر إلى زيادة الطلب على الموارد المحدودة من طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية، فإن إدارة الطيف بكفاءة وفعالية، بما في ذلك التدابير اللازمة لتفادي التداخل الضار، والانتقال من الإذاعة التماثلية إلى الإذاعة الرقمية من القضايا البالغة الأهمية لواقعي السياسات والمنظمين والمشغلين والهيئات الإذاعية وأطراف أخرى.
- 6 أن العمل على زيادة الإلمام بمعارف الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة القدرات البشرية والمؤسسية في مجال تطوير واستعمال شبكات وتطبيقات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عوامل أساسية لتمكين الناس من النفاذ إلى المعلومات والأفكار والمعرفة والمساهمة فيها. وينبغي مواصلة تعزيز المهارات المعيشية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس فقط من خلال التدريب المهني والتعليمي، بما في ذلك توفير التدريب باللغات المحلية، ولكن أيضاً من خلال البرامج أو المبادرات الدولية للمتطوعين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الأهمية البالغة الاستفادة من جميع المرافق مثل المدارس والمكتبات ومقدمي المحتوى والمراكز المجتمعية متعددة الأغراض ونقاط النفاذ العمومية من خلال شراكات وثيقة مع جميع أصحاب المصلحة. وسيساعد تطوير أصحاب المصلحة لمحتوى رقمي متعدد اللغات للتطبيقات القائمة على البرمجيات واستحداث محتوى محلي ومحتوى باللغات المحلية على تعزيز مجتمع معلومات شامل للجميع.
- 7 أنه ينبغي للفرص الجديدة والمبتكرة التي يمكن أن يتيحها النظام الإيكولوجي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تمكن الشباب من العمل الوظيفي أو العمل الحر.
- 8 أن الشفافية والتعاون في جمع ونشر المؤشرات والإحصاءات عالية الجودة التي تقيس التقدم في استعمال واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفر تحليلات مقارنة بشأنها لا زالا يمثلان عاملاً أساسياً لدعم النمو الاجتماعي والاقتصادي. وهذه المؤشرات وتحليلاتها تزود الحكومات وأصحاب المصلحة بألية لفهم الدوافع الرئيسية لاعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهماً أفضل وتساعد في مواصلة صياغة السياسات الوطنية. كما أنها تسمح برصد الفجوة الرقمية وما يحرز من تقدم نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً في خطة التنمية لما بعد عام 2015.
- 9 أن لجان دراسات قطاع تنمية الاتصالات ينبغي أن تواصل المساهمة في تبادل المعارف وبناء القدرات وإتاحتها للمجتمع الدولي. وهدماً لهذا الهدف، ينبغي مواصلة تعزيز التعاون بين قطاعات الاتحاد الثلاثة ومع المنظمات الأخرى وأفرقة الخبراء.
- 10 أن بناء الثقة والأمن والأمان في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر ذو أولوية وتدعو الحاجة إلى تعاون وتنسيق دوليين بين الحكومات والمنظمات الأخرى ذات الصلة وشركات القطاع الخاص والكيانات المعنية في مجال بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات من أجل وضع السياسات العامة ذات الصلة والتدابير القانونية والتنظيمية والتقنية التي تتناول حماية البيانات الشخصية وحماية الأطفال على الخط، من بين عدة أمور. وينبغي لأصحاب المصلحة العمل معاً لضمان موثوقية وأمن شبكات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 11 أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدي دوراً حاسماً في الحد من مخاطر الكوارث والتنبؤ بها والتأهب لها والتخفيف من وطأها والتصدي لها. ومن المهم أن تقوم الدول الأعضاء بوضع خطط واستراتيجيات للتأهب للكوارث باستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك مراعاة الحاجة إلى بني تحتية وأنظمة مرنة واحتياطية.
- 12 أنه ينبغي للاتحاد أن يقدم الدعم إلى الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات فيما يتعلق باستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتأهب للكوارث والتصدي لها، بما في ذلك، في مجال الإنذار المبكر وخطط التأهب للكوارث وتشجيع التعاون والتآزر وتبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي.



- 13 أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تقدم مساهمة كبيرة في عمليات رصد تغير المناخ والتنبؤ به والتخفيف من وطأته والتكيف مع آثاره السلبية. وينبغي أن يكون لدى جميع البلدان، وخاصة أقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية (SIDS) والبلدان الساحلية المنخفضة، المتضررة من تغير المناخ العالمي وارتفاع منسوب البحر الوسائل اللازمة لاستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتخفيف من وطأة تغير المناخ والتصدي لآثاره، واستكشاف جميع الفرص التي تتيحها الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحد من الآثار السلبية للأنشطة البشرية على البيئة.
- 14 أن أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه أكبر التحديات في تطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها. ويؤكد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 (دبي، 2014) من جديد التزام قطاع تنمية الاتصالات على الصعيد العالمي بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 15 أن المناطق أوضحت أولوياتها الخاصة في مجموعة من المبادرات الإقليمية المشار إليها في خطة عمل دبي التي اعتمدها هذا المؤتمر. ويستحق تنفيذ هذه المبادرات الإقليمية أولوية عليا من جانب قطاع تنمية الاتصالات والشركاء في التنمية.
- 16 أنه ينبغي مواصلة تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) من أجل استكشاف سبل جديدة ومبتكرة للاستثمار وتمويل مبادرات ومشاريع التنمية ومواصلة تطويرها، وذلك بالتعاون الوثيق وبالشراكة مع جميع الأطراف من مؤسسات التمويل والاستثمار الدولية والإقليمية والوطنية.
- 17 أن خطة عمل دبي الصادرة عن هذا المؤتمر تمثل مجموعة شاملة تشجع التنمية المنصفة والميسورة السعر والشاملة والمستدامة لشبكات وتطبيقات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتألف الخطة من خمسة أهداف استراتيجية يدعمها 15 نائجاً.
- 18 أن قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد سيؤثر، من خلال الإجراءات التي يتخذها أعضاؤه على الصعيد العالمي لتنفيذ خطة عمل دبي، في تقدم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم، ولذلك يجب على قطاع تنمية الاتصالات تركيز موارده بوضوح وإصرار من أجل التصدي للتحديات الكبيرة في النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما النطاق العريض، الذي تعاني منه البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.
- 19 أننا بالتالي، نحن، المندوبين إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (دبي، 2014)، نعلن عن التزامنا بتعجيل توسع واستعمال البنى التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها، لا سيما النطاق العريض - كونها أدوات قوية لتحقيق النمو الاقتصادي والابتكار.
- 20 أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 (دبي، 2014) يحث الدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية وجميع الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين على المساهمة في تنفيذ خطة عمل دبي بنجاح.

